

**الأخضر السوامي (\*)**

## مقدمة عامة:

تسعى هذه الدراسة إلى تناول الخبر ونقده في فكر الجاحظ ومنظومته. لا يتعلق الأمر هنا بدراسة أفكار الجاحظ ونظرياته في كل مظاهرها وأشكال تطورها، بل إننا سنحدد هدفنا بشكل متواضع في النظرة الشاملة إلى الخبر، وتتبعه نحو المقصد الذي يقودنا إليه، ثم تحديد بعض النتائج النظرية والتطبيقية المترتبة على ذلك في منهج الجاحظ. إن هدفنا تحديداً هو فحص بعض الاقتراحات التي غالباً ما تسند إلى الجاحظ، وذلك من خلال دراستنا لمجال مخصوص هو مجال الأخبار حتى نتأكد من مدى وجود انسجام منطقي في فكر الجاحظ ووحدة.

هناك حكم متفق عليه قديماً وحديثاً يقر بافتقار الجاحظ إلى الانسجام، ولعل حكم رجيس بلاشير أن يكون أكثر وضوحاً ودلالة في هذا

السياق. يقول: «في كل الأحوال، يظهر لنا الجاحظ في كتاب ابن الفقيه جماعاً للنوادر المزيفة والمزورة في الغالب، وجماعاً للحكايات الغريبة، والقصص التافهة والسخيفة التي أُتيح له جمعها كيفما اتفق، وبشكل عشوائي يفتقر إلى النظام. إن هذه الخطة في التأليف - إذا أمكننا قول ذلك - هي الخطة المتبعة عند الجاحظ»<sup>(1)</sup>.

والواقع أنه يجب أن نميز بعناية كبيرة مفهومين يبدوان لنا أساسيين: صيغة العرض أو طريقة التأليف من جهة، ومحتوى المعلومات وقيمة الأفكار من جهة ثانية.

بالنسبة إلى النقطة الأولى، وضع الجاحظ ذلك في مواضع متعددة من مؤلفاته: أي أنه اختار نمطاً من التأليف النابع من جنس الأدب؛ وهو مزيج بين الأجناس يظهر جلياً وبادياً للعيان من خلال انعدام نسق منظم، ومن خلال الاستطرادات المتعددة التي تحجب فكره. وهذا يثير في نهاية الأمر التشكل العويص الذي يتجلى في العلاقات الموجودة بين الأدب وبين الفكر الفلسفي والعلمي في الأدب العربي الإسلامي، وبصفة خاصة عند الجاحظ.

أما من جهة المحتوى وجوهر رسالة الجاحظ فإننا نواجه ظاهرة الانحراف اللافت للنظر لدى كاتبنا. وسنحاول دراستنا في مجملها أن تسهم في وضع مؤشرات الجواب.

في الواقع، هناك طريقتان لقراءة الجاحظ:

- 1 - القراءة الخطية والخارجية والتجزئية إذا صح القول. وهذا الشكل من المقاربة المقطعية يعدم كل فهم للجاحظ. ولعل هذا ما يفسر تلك التحقيقات المتباعدة، والإسنادات الخاطئة، والتفاوت بين الناسخين؛ وبناء عليه، فإنه من الصعب إثبات نصوص كاتبنا والبرهنة على صحتها.

2 - القراءة القائمة على التجميع النسقي لمختلف فقرات كتاباته المتجاوبة، حيث تسمح بإيجاد منطق داخلي في فكر الجاحظ. إن هذه القراءة، على الرغم من تنافرها وفجواتها في أحيان عديدة، ستساعدنا من دون شك في فهم آليات نظرية الجاحظ الشمولية وبعض المواقف التي يمكن أن تكون مفاجئة، أو أحياناً صادمة. إن مفهوم الكلية يلعب هنا دوراً حاسماً.

والحق أن الخبر لم يستطع أن يكتسب في فكر الجاحظ معنى بالنسبة إلينا، إلا عندما تم إدماجه في مجموع مؤلفاته، وهذا ما يفسر اختيارنا في هذه الدراسة للتصميم الآتي:

- تعريف عام لمفهوم الخبر لأجل تحديده بكثير من الدقة وتبيين تضميناته.
- إدماج هذا التعريف في المنظومة الكلية لنظرية المعرفة عند الجاحظ ودراسة النتائج المترتبة عليها.
- تفعيل هذه المنظومة في الترجمة الكاملة لثلاثة مؤلفات للجاحظ، ونعني بذلك «حجج النبوة»، وهذ مقتطفات عثر عليها ج. فان إيس (J. VAN ESS) من «كتاب الأخبار وكيف تسيح». وفي الختام «كتاب المسائل والجوابات في المعرفة» عثر عليها وترجمها كذلك شارل بيلا.

وتكمن الأهمية القصوى لهذه النصوص بالنسبة إلى فكر الجاحظ في عدد من الأفكار الجوهرية التي تحتوي عليها، يعززها عرض نسقي مدعم بقضايا أثرية عند الجاحظ.

وسنهتم في هذا المقام بالنقطة الأولى، وجزئياً بالنقطة الثانية، ذلك أن طول هذه الفصول يتجاوز ما تسمح به حدود المقال.

لقد اعتمدنا في دراسة الخبر مجموع أعمال الجاحظ، ذلك أن انتماء

عمل ما لحقل معين مثل السياسة والأدب ليس معياراً للتمييز؛ فالأهم بالنسبة إلينا هو ما يميز بعض هذه الأعمال من غنى في الموضوع المدروس.

ما يهمنا هنا هو الجاحظ المفكر أكثر من الجاحظ الأديب، على الرغم من أن طريقة المعالجة فكرياً ومنهجياً واحدة. فمنذ نشر النصوص الأساس للقاضي عبد الجبار وتلميذه أبي الحسين البصري (المغني)، والمعتمد وشرح الأصول الخمسة والمحيط وتثبيت دلائل النبوة)، فتح الاهتمام بالفكر الاعتزالي آفاقاً مهمة، ووضع الجاحظ والمفكرين الكبار المنتمين للقرن الثالث/ التاسع الميلادي فجأة في مقدمة اهتمامات المشهد الفكري للأبحاث المتعلقة بالفكر الإسلامي. إن أعمال م. ف. جدعان حول تأثير الرواقية في الفكر الإسلامي أولت اهتماماً لا شك فيه لقضايا الجاحظ الفكرية والدينية. ويؤكد عبد الرحمن بدوي في كتابه «نقل الفلسفة اليونانية إلى العالم العربي» إلى أي درجة كان الجاحظ في خضم إشكالات الترجمة المثارة في عصره.

ولكننا بدلاً من التركيز على مظهر واحد من إشكال الخبر ودراسته بعمق، عمدنا إلى طريقة أخرى تتمثل في التضحية بمجال معين في سبيل خطة شاملة تسمح لنا بفهم الكيفية التي يصاغ بها إشكال الخبر، مما سيؤدي إلى وضع خطاطة مجردة وواصفة، غير أنها ضرورية.

### مكانة الخبر في البحوث والدراسات:

إن فحص عدد معين من الدراسات والمؤلفات القديمة في الفكر الإسلامي، حيث يشكل الخبر مجالاً في تنظيم المعرفة، يمكن أن يساعدنا على تكوين فكرة أدق عن بنية الخبر ووظيفته في إبستمولوجيا علماء الإسلام.

لقد اقتصرنا على سبعة عناوين لمؤلفات كانت تمثل بصفة عامة مجال

علم الكلام، وعنوانين في مجال أصول الفقه. وقد اعتمدنا في ترتيبها المعيار الزمني:

### أ - بحوث في علم الكلام .

1 - كتاب «التوحيد» للماتوريدي (توفى 333هـ/944م) يتناول الأخبار في فصلين:

أ - فصل عن «السبل المؤدية إلى المعرفة» أي العيان والأخبار والنظر.

ب - فصل يتناول النبوة.

2 - كتاب «التمهيد» للباقلاني (توفى 403هـ/1013م)، في فصل عن الإمامة.

3 - «المغني» للقاضي عبد الجبار (ت 415هـ/1025م)، ج 16، وقد خصص في مجمله لإعجاز القرآن.

4 - كتاب «أصول الدين» لعبد القاهر البغدادي (ت 429هـ/1039م):  
المسألة السابعة، والثامنة، والعاشر، والحادية عشرة، من الأصل الأول لكتابه «بيان الحقيقة والعلوم»، وهو في نظرية المعرفة، المسألة التاسعة من الأصل الثاني المتعلق بالتكليف. وقد أتاحت المجموعة الأولى من الأسئلة للبغدادي مهاجمة النظام، ونظرية العلم المكتسب بواسطة الأنبياء؛ وتتعلق المجموعة الثانية من الإشكالات بمبدأي الأمر والنهي، أي إشكال الإمامة في المقام الأول.

5 - كتاب «الفصل» لابن حزم (456هـ/1064م)، في الفصل المعنون بـ «صفات وجوه النقل» خاص بالنبوة، وفيه هجوم بشكل خاص ضد المسيحيين والشيعة الرافضة.

- 6 - كتاب «الإرشاد» للجويني (ت 478هـ/1085م): وفيه قسم من الأخبار المدروسة في إطار الإمامة، وقام بترجمتها لوسيان.
- 7 - كتاب «نهاية الإقدام» للشهرستاني (ت 548هـ/1153م) في فصل بعنوان: «في إثبات النبوة».

### ب - دراسات في أصول الفقه:

- 1 - «المعتمد في أصول الفقه» لأبي الحسين البصري (ت 436هـ/1004م) في فصل طويل جداً من الجزء الثاني بعنوان: «الكلام في الأخبار».
- 2 - «الإحكام في أصول الأحكام» لابن حزم (ت 456هـ/1046م): فيه يعرض الخبر ويعلله من بداية المؤلف إلى نهايته. وتدخل الدراسات الفقهية بالضرورة في منظور هذا المقال، وذلك بسبب أن الخبر من جهة مكانة هامة في هذا المجال، ومن جهة ثانية لأن آليات التأسيس، والفحص، والاستعمال، والتوظيف هي نفسها في علم الكلام وفي المنهج الأصولي، مع فارق طفيف يظهر أصول الفقه مجالاً متميزاً (مخصوصاً كما يقول عبد الجبار في كتابه «المغني»، الجزء 16، ص 40) يمثل فروعاً لمبادئ أصول الدين الأكثر عمومية.

وتختص أربعة مؤلفات في علم الكلام المذكورة سابقاً بالنبوة، بينما تتعلق المؤلفات الباقية بالإمامة. وإذا استثنينا كتاب «أصول الدين» للبغدادي الذي يتسم بنوع من التعقيد في العرض، فإن المؤلفات الأخرى، على العكس من ذلك، واضحة جداً في ترتيبها للمسائل، والحق أن العلاقة بين النبوة والإمامة علاقة رئيسة في الفكر الإسلامي. إن إقامة النبوة وبناءها على حجة عقلية أو نقلية يقينية، تعني منح الشرعية، أو على العكس من ذلك الاعتراض على زعيم الجماعة. ونفهم الآن التكامل والتداخل في مجموعة من مؤلفات

الجاحظ التي سنعالجها. إن مؤلفاته: كتاب النبوة، وكتاب العثمانية، ورسالة في الفضل هاشم، ومؤلفات أخرى لا يمكن فهمها إلا من خلال صلتها الحميمية والوظيفية وروابطها المتعاضدة.

### الخبر: التعريف والتكوين:

#### شروط التكوين أو التأليف:

لكي يعد الكلام، والخطاب، والتواصل خبراً، لابد من توفر شروط معينة، نادراً ما تطرح وهي شروط تتولى بنفسها إثارة قضايا مختلفة يستحسن وضعها بطريقة صحيحة، ومن ثم محاولة معالجتها وحلها.

من الطبيعي أنه يجب اعتبار الكلام سواء كان بشرياً أو إلهياً ذا معنى، وأنه يحمل دلالة. ويبدو هذا الاقتراح بدهياً، غير أن نصاً من كتاب «المغني» للقاضي عبد الجبار (الجزء الرابع عشر، ص: 345) يكشف أن الأمر لا يجري على هذا النحو دائماً. من بين الهجومات المتعددة للملحدين، يستخرج منها واحدة هي الآتية: «إن القرآن يحمل معنى غير أنه لا يدل عليه، وينجم عن ذلك، في نظرنا، أن القرآن لا يمكنه أن يزودنا بالمعرفة الحق». ويختمون بما يأتي: «وإن حق الكلام لا يحمل معنى».

وأما الجاحظ فإنه لا يرى في الكلام مجرد حامل للمعنى فقط، ولكنه يرى فيه دليلاً، وبناءً عليه، يجب أن نعرف كيف نقرأ هذه الدلالة ونفهمها أما فيما يخص الخبر، فإن أحد عناصر بنيته هي الإرادة والقصد من التعبير عنه ونقله إلى مخاطب معين. ويمنحنا مقطع من كتاب «البيان والتبيين» مثلاً حافلاً بالفكاهة والظرف: «اعلم أنك لو اعترضت أحاديث الناس وخطبهم ورسائلهم، لوجدت فيها مثل مستفعلن مستفعلن كثيراً، ومستفعلن مفاعلن، وليس أحدٌ في الأرض يجعل ذلك المقدار شعراً. ولو أن رجلاً من الباع

صاح: من يشتري باذنجان؟ لقد كان تكلم بكلام في وزن مستفعلن مفعولات. وكيف يكون هذا شعراً وصاحبه لم يقصد إلى الشعر؟ ومثل هذا المقدار من الوزن قد يتهياً في جميع الكلام<sup>(2)</sup>.

### الخبر والحقل الدلالي:

ترتكز الطريقة المضبوطة والملائمة لتحديد مفهوم الخبر على مقارنته ومعارضته بمختلف الألفاظ القريبة منه في المعنى والاستعمال. إن نمط «الحقل الدلالي» المستعمل هنا يجد شرعيته في المدى الذي يعلل تقاربات يمكن أن تبدو بشكل غير منظر، (مثلاً علاقة الخبر بالفعل)، وباعتماد هذه الطريقة لاحظنا أن المحتوى الدلالي للخبر يبدو واضحاً كما هو الشأن بالنسبة إلى القضايا التي تتعلق به. ويمثل الخبر في الواقع جوهرًا أو وحدة يمكننا اعتبارها عنصراً مستقلاً ومجرداً أو بنية بتعبير البنيويين.

إن هذا الجوهر يعمل في دراستنا هاته، باعتباره وحدة مستقلة في بداية الأمر، وثانياً باعتباره مدمجاً في منظومته، سيجسد ويكتسب معنى أكثر اتساعاً وأكثر حسية، وباعتماد طريقة التجميع على مستوى المعنى، سنحاول استخراج المفهوم الشكلي للخبر انطلاقاً من الاختلافات الموجودة. وفضلاً عن ذلك، فإن المؤلفين المسلمين درسوا الخبر بوصفه جوهرًا مجرداً وباعتباره عنصراً يدخل ضمن منبع من منابع المعرفة.

### التعريفات القديمة للخبر:

إن التعريف العام للخبر، كما نجده مسطراً بأقلام العلماء المسلمين لا يختلف عن التعريف المقترح من لدن الباقلاني الذي يرى أن الخبر هو كل كلام يصح فيه الصدق والكذب، وبهذا يفرق الخبر عما ليس بخبر في الكلام وفي الذوات الأخرى التي ليست خبراً<sup>(3)</sup>.



ويتحدث القاضي عبد الجبار من خلال تلميذه أبي الحسين البصري عن الأخبار على النحو الآتي: الأخبار لا تخرج عن احتمال أن نعلم صدقها أو كذبها، أو لا نعلم ذلك<sup>(4)</sup>.

ويرى عبد القاهر البغدادي أنه لا توجد إلا حالة واحدة تحتل الصدق والكذب معاً: إن رجلاً لم يسبق أن كذب من قبل، عندما يتحدث عن نفسه، فإن ما يحكيه يعد كذباً بالتحديد. ولكونه صادقاً، يصبح كذبه إذن حقيقة، وعلى هذا النحو يكون لدينا، كما يقول، خبر فريد من نوعه، يمثل الكذب والصدق معاً. ويقدم الخطيب البغدادي في كتابه «الكفاية» بالضبط التعريف نفسه الذي نجده عند الباقلاني.

ومجمل القول، نستخلص من هذه التعريفات، على الرغم من الاختلافات الهامة القائمة بين هؤلاء المؤلفين، أن الخبر هو المعلومة التي يتم اعتبارها من حيث ملائمتها للحقيقة أو عدم ملائمتها لها.

## الخبر والقرآن:

يجب أن نوضح هنا مبدئياً نقطتين:

تتمثل النقطة الأولى في علاقة النص القرآني بالخبر؛ فالقرآن خبر كما يؤكد الجاحظ في كتاب «العثمانية» يتعلق الأمر هنا بإسراء النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، وقد أربك هذا الحدث عدداً كبيراً من الصحابة، فهذا أبو بكر يجيب سكان مكة قائلاً: «إنكم تكذبون عليه: فقالوا بلى، هاهو ذاك في المسجد يحدث به الناس؛ فقال أبو بكر: والله لئن كان قاله لقد صدق، فما يعجبكم من ذلك؟ فوالله إنه ليخبرني أن الخبر ليأتيه من السماء إلى الأرض في ساعة من ليل أو نهار فأصدقه»<sup>(5)</sup>.

ثم قصد الرسول بعد ذلك ليستبين أمر هذا الإسراء.

وتتمثل النقطة الثانية في تعريف مصطلح الخبر. وسنكتفي هنا بالإشارة إلى أن جذر «خبر» يوحي بالإخبار، والسرد، والقصة دون أن يكون ذا معنى مخصوص. والأمر نفسه نجده في كتب الحديث الصحيحة.

وإن لفظ الخبر لا يمنح أي معنى مخصوص باستثناء العبارة الآتية: «خبر من السماء». وإن السياق كما هو في هذه الحالة الخاصة، لا يوضح لنا المحتوى الدلالي للفظ الخبر.

إن مفسري القرآن الكريم لا يفيدوننا كثيراً حول لفظ الخبر ودلالته. وهكذا نجد الطبري لا يفسر الخبر في سورة النمل. مما يؤكد أن معنى هذا اللفظ كان واضحاً لقرائه. وفي نفس النهج، يشرح الزمخشري في كتابه «الكشاف» السورة نفسها على النحو الآتي: «الخبر هو ما يخبر عن حالة الطريق لأن موسى كان قد ضل عنه».

وفي سورة أخرى لا يضيف كذلك شيئاً في هذا الموضوع. ويعمد كتاب «أساس البلاغة» إلى تزويدنا بصيغة «خُبْرٌ» باعتبارها رديفة للعلم، وهو ما نجده أيضاً في كتاب «البيان والتبيين» حيث يناظر لفظ «الخُبْر» لفظي «المعرفة» و«العلم». يقول: علباء بن الهيثم السدوسي: «لكل أناس في جُمُيلهم خُبْرٌ»<sup>(6)</sup>. وهي عبارة صارت مثلاً.

إن الاعتماد على مفسري القرآن غير مجد ماداموا لا يزودوننا بأي تفسير للفظ أو يأتي حديثهم على سبيل الحشو.

### الخبر والسنة:

إن التقسيم الثلاثي للسنة إلى: قول وفعل وتقرير، يتيح التقريب بين الخبر والسنة من وجهة نظر الصنف الأول، وهو القول، فتطابق الخبر

والسنة لا يحتاج هنا إلى تبرير مسهب، لأنه في مثل حالة القرآن، تعني السنة الخبر عند جميع المفسرين.

## الخبر والمرادفات:

يوصل لفظ الخبر بسلسلة كاملة من الألفاظ المتقاربة في المعنى. ففي مؤلفات الجاحظ تتوارد ثنائيات الخبر/ الأثر، وكذلك الحديث/ الأثر، بكثرة. وتكثر مواضع ورودها مقترنة. وعلى هذا النحو نجد في كتابة «البيان والتبيين» استعمال الأثر مقترناً بالخبر: «ومن خطباء هذيل: أبو المليح الهذلي أسامة بن عمير، ومنهم أبو بكر الهذلي، كان خطيباً قاصاً، وعالمًا بيناً، وعالمًا بالأخبار والآثار»<sup>(7)</sup>، وفي الصفحة السابقة يفضل الجاحظ أبا بكر الصديق: «ومن أصحاب الأخبار والنسب أبو بكر الصديق»<sup>(8)</sup>.

عند فحصنا لأعمال الجاحظ، استرعى انتباهنا أن لفظي الخبر والحديث غالباً ما يستعملان في معنى واحد حينما يتعلق الأمر بأقوال النبي صلى الله عليه وسلم، وحينما لا يكون هناك ما يشير إلى أن لفظ الخبر يعود على ما هو دنيوي أو تاريخي.

فلنعط بعض الأمثلة:

جاء في البيان: «وأخذت هذا الحديث من رجل يضع الأخبار، فأنا أتهمه»<sup>(9)</sup>. وفي الحيوان يقول: «جاء في الحديث...»<sup>(10)</sup> ولكنه يضيف ويحدد فيما بعد: «هكذا جاء في الأثر» عند كلامه عن نفس الحديث، مما يحملنا على الاعتقاد أن هاتين الكلمتين مترادفتان وغير قابلتين للمبادلة. ونقرأ في الحيوان: «ولابد للترجمان أن يعرف من الخبر ما يخصه الخبر الذي هو أثر، مما يخصه الخبر الذي هو قران»<sup>(11)</sup>.

واضح أن ثمة اختلافاً بين الأثر والخبر، وعلى نحو أكثر دقة، هناك

بعض الأخبار التي تعد آثاراً، فما هو هذا الاختلاف؟ لا يقدم الجاحظ أية إجابة. ومن جهة ثانية يعد القرآن خبراً.

وتضاف إلى ذلك سلسلة من الألفاظ ذات المعنى القريب من معنى الخبر. وهكذا، فإذا استثنينا الأثر، نجد الرواية، والسماع أو السمعيات، والخبر السمعي، والنقل، وحتى الحكاية. ولكن على الرغم مما يبدو من تقارب في معنى هذه الألفاظ إلا أنه لا يوجد تساو مطلق بينها، وقد ظهر عبر القرون أن الاستعمال كان يربط هذا اللفظ عوض آخر بمجال محدد من مجالات العلوم الدينية أو الدنيوية؛ فلفظ الرواية مثلاً، يدل على معنى «الوحي» في مجال الشعر والحديث النبوي. وينطبق هذا على الألفاظ الأخرى.

## الخبر والسماع:

ما العلاقات الموجودة بين الخبر والسماع؟

تظهر فقرة في كتاب «الانتصار» للخياط أن السماع أوسع من الخبر. السماع في قوله، له ثلاث طرق؛ الأولى القرآن، والثانية الإجماع، والثالثة الخبر الذي يؤدي إجبارياً إلى العلم. وعليه، يكون من الأنسب تحديد مفهوم السماع تبعاً للجاحظ بأنه مفهوم أكثر امتداداً من الحقل الذي يشمل هـنا. فالسماع كل ما يصل إلى أذن الإنسان مثل الحكايات والنوادر والأحكام. وبعبارة موجزة كل ما هو تواصل.

## الخبر والأمر:

يمكننا أن نتخيل، لأول وهلة أن الاقتران بين الخبر والأمر بعيد المنال. بيد أن الأمثلة الآتية تظهر أن ملفوظاً يمكن أن يدرك باعتباره مفهوماً يحيل

إلى الخبر، أو على العكس من ذلك، يتعلق بمفهوم نقيض للخبر، أو على الأقل يتميز عنه.

يفسر السبكي في كتابه «طبقات الشافعية» الحديث الآتي: «كل أمر ذي بال لا يُبتدأ بالحمد أقطع»<sup>(12)</sup>.

الخبر ليس أمراً لأن الأمر إنشاء؛ إنه يشكل قسماً للخبر. وبصيغة أخرى كيف نعرف هذا الحديث النبوي؟ هل هو خبر بسيط، أم هو على العكس من ذلك أمر؟ وتأويل ذلك يؤدي طبعاً إلى العمل بهذا القول سواء كان إجبارياً أو لا حسب القبول. ومن هنا كان النقاش وتضارب الآراء واختلاف وجهات النظر لمؤلف كتاب «الطبقات» مع منافسيه.

في علم النحو يمثل أيضاً الخبر كالأمر مبدأ الكلام. وهكذا يمكن أن نقرب أيضاً الخبر من الاستفهام. يقول ابن حزم: إن الخطاب ينقسم إلى أربعة أقسام: الأمر، والرغبة، والخبر، والاستفهام<sup>(13)</sup>. غير أن التهانوي في «معجم الألفاظ التقنية» يقترح علينا مصطلحات ومتتاليات مختلفة كميّاً وكيفياً. إن الفروق هنا ليست ميسرة. وفي الختام يشرح القاضي عبد الجبار الآيتين 95 و96 من سورة آل عمران: ﴿إِنْ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ، فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾<sup>(14)</sup>.

حيث يرى أن قوله «ومن دخله كان آمناً» أمر على الرغم من صيغته الخبرية<sup>(15)</sup>. وموقف القاضي هذا نفسه نعثر عليه في القرآن. وعلى النقيض من ذلك، نجد في موضع آخر من القرآن أن الأمر لا يتعلق بالخبر ولكن بالاستفهام. وفي نص آخر للقاضي، يشير إلى أن الآية ليست خبراً ولا استفهاماً ولكنها تقرير.

نلاحظ، استناداً إلى هذه الأمثلة، تحولات مفهوم الخبر داخل شبكات الألفاظ التي يتبادل معها. إن الخبر ليس له مقام ثابت، إنه معلق؛ ولا يفهم إلا في سياق تأويل ملموس.

### الخبر والفعل:

يربط نشوان بن سعيد في كتابه «حور العين بين الخبر والفعل»<sup>(16)</sup> حيث يتبين لنا، على الأرجح أنه يوجد تعارض بين الفعل والخبر؛ فالفعل هو شيء قائم لا يمكن نكرانه، أما الخبر فلا يتعلق بالخصوص سوى بالكلام فقط، إلا في حالات استثنائية مخصصة.

### الخبر والشهادة:

لقد أشرنا، في الفصل المتعلق بمكانة الخبر في مؤلفات العلماء المسلمين وتصنيفاتهم، إلى العلاقة الموجودة بين أصول الدين وأصول الفقه؛ حيث تعد الروابط بين الخبر باعتباره تواصلاً وإعلاماً ورسالة، وبين الشهادة، روابط وطيدة. فما الشهادة إن لم تكن إعلاماً؟ إن معايير صلاحيتهما تخضع لنفس الآليات، وإن كان هناك بعض الاختلافات. لقد تركّز اهتمام العلماء المسلمين على المقارنة بين رواية الحديث النبوي والدليل الشرعي. وهكذا يستخرجون نقط التشابه ونقط الاختلاف؛ ومن جهة أخرى، يطالبون بشروط وصفات خاصة برواية نوعين من الأخبار التي تتيح لنا فهم الشروط والصفات المكتسبة من قبل الجاحظ فيما يخص الخبر.

لنرجع إلى كتاب النووي المؤلف ذي الباع الكبير، والشارح لصحيح مسلم، وعلى وجه الخصوص تلك التوضيحات التي قدمها مارسى. إذ نجد في هذا الكتاب على الرغم من الدقة الكبيرة في «روايات» الحديث، والنوع

الكبير في الترتيب، عدداً من المبادئ التي تعتبر أساساً؛ يتعلق الأمر هنا، وقبل كل شيء، بمفهوم العدالة.

(1) العدل هو المسلم البالغ، العاقل الذي يخلو من كل عيب يقوم على الفسق، ويخلو من أسباب خوارم المروءة.

ويضيف بعض المؤلفين إلى هذه الصفات عناصر أخرى مكونة للعدالة. فمثلاً يفرض ابن حجر العسقلاني التقوى.

(2) الخبر: كل هذه الصفات المأخوذة لأجل الشهادة - التي تجعل شهادة الفرد مقبولة - توجد مرة أخرى في تعريف الراوي العدل. ويعد أحياناً الإعلام في مادة الخبر، جنساً من الشهادة في أن الراوي لا يشترط فيه الحرية والذكورية والتعدد. كما أنه في الخبر، لا نواجه التهمة مثلما نواجهها في الشهادة. وبينما نرجح الرواية الأصلية، فإن الشهادة لا تخضع لهذا المعيار، وهو ما نواجهه في الشهادة طبعاً.

تقتضي القواعد المشتركة لقبول الخبر والشهادة من الراوي والشاهد، أن يكونا مسلمين، عاقلين، بالغين، عدلين، ذوا مروءة إنسانية. ولكن الخبر يختلف عن الشهادة في أن الراوي لا يشترط فيه الحرية والذكورة والتعدد. كما أنه في الخبر، لا نواجه التهمة مثلما نواجهها في الشهادة. وبينما نرجح الرواية الأصلية، فإن الشهادة لا تخضع لهذا المعيار، وهو ما نواجهه في الشهادة طبعاً.

ونتيجة لذلك، فإنه يقبل في الحديث الرواية التي ينقلها العبد، أو المرأة، أو الراوي المفرد، أو الأعمى، وإن كان هناك اختلاف بين الإمامين الشافعي ومالك في هذا الموضوع. وعلى العكس من ذلك، تقتضي القاعدة العامة في الشهادة رفض شهادة هؤلاء الأشخاص المذكورين باستثناء النساء، في بعض الحالات، بشرط أن لا تكون شهادتهن معزولة.

لقد بنى النووي هذه الأوامر جميعها على إجماع الأمة. وهكذا تشكل العدالة أحد أسس صلاحية الخبر والشهادة (إذا لم تكن وحدها في القرون الأولى للإسلام، وفي القرن الثالث على وجه الخصوص) اللذين يعدان معاً أخباراً، على الرغم من انتمائهما إلى مجالين مختلفين كثيراً. إن الوضع الذي يسنده الجاحظ وأستاذه النظام للمعيار الأساس للعدالة سيكون شيئاً آخر. وإن توضيح هذا المفهوم، هو نفسه في الأساس، قياس الفاصل الهام الذي يفصل نظرة الجاحظ عن الأطاريح التقليدية.

## الخبر والأدب:

ما يهمنا أكثر هنا، بخصوص الخبر والأدب، ليس التعريف في حد ذاته على الرغم من تشعب مفهوم لفظ الأدب. وإنما يهمنا مضمونه أو على الأرجح مضامينه بالنسبة إلى بحثنا لأجل توثيق الخبر. سواء كان ثقافة عامة، أو معرفة متخصصة في مجالات معينة. ومهما كان تعريفنا للأدب، فإنه يدخل في إطار نقد الخبر باعتبار أن الأدب يمثل ملتقى المعلومات الواردة من مصادر متعددة، بالإضافة إلى أنه يجب التمييز بين ما هو تاريخي كلياً وبين ما هو غير تاريخي. وداخل كل هذه المجموعة من المعارف الدنيوية، أو الدينية، أو شبه الدينية التي تشكل الثقافة الإنسانية خلال القرن الثالث، التاسع الميلادي؛ وهو القرن الذي يمثل فيه الجاحظ الأديب الكامل والأمثل. ويجدر بنا في هذا المقام أن نأخذ بعين الاعتبار كل آراء المعاصرين في شتى الموضوعات التي سيقسمها العلم الحديث إلى مجالات متعددة، وعلوم حقه، وعلوم إنسانية.

هكذا نحصل على قائمة من الأخبار التي سجلها الجاحظ، وجمعها، وانتقدها أو لم ينتقدها لترك لنا بذلك ما يشبه موسوعة طبيعية وإنسانية نقلها إلينا؛ كالأشعار، والأمثال، والخطب، والأحاديث النبوية، والمعتقدات



## الخبر والتاريخ:

وسواء كان الخبر جزءاً مما سميناه أنفاً للأدب، أو كان ذلك مصدراً للتاريخ باعتباره مجاًلاً مستقلاً كما يمثل كتاب الطبري، فإن ذلك لا يغير شيئاً من وضع الخبر باعتباره إخباراً في معناه الواسع.

**تعريف الخبر عند الجاحظ استناداً إلى كتاب المعتمد لأبي الحسين البصري:**

بعد عرض لتعريفات عديدة للخبر وتعليل التعريف الذي يبدو صالحاً للاحتفاظ به، وهو التعريف الآتي: «الخبر كلام يفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلى أمر آخر، وهذه الإضافة إما أن تكون نفيّاً أو إثباتاً» وينتقل مؤلف كتاب المعتمد إلى تقسيم الأخبار إلى صدق وكذب، ويشركنا في منظومة الجاحظ، حيث يورد النص الآتي: «فأما أقسام الخبر: الصدق والكذب، فعند أبي عثمان الجاحظ أن الخبر المتناول للشيء على ما هو به من شرط كونه صدقاً أن يعتقد فاعله، أو يظن أنه كذلك. والمتناول للشيء. لا على ما هو به، من شروط كونه كذباً أن يعتقد فاعله، أو يظنه كذلك. ومتى لم يعتقد كذا لم يظنه، لم يكن صدقاً ولا كذباً. وأجراه مجري الاعتقاد في خلوّه من كونه علماً أو جهلاً، إذا تناول الشيء على ما هو به، ولم يقتض سكون النفس. وحجة أبي عثمان هي أن زيداً إذا كان في الدار فظن ظان أنه ليس فيها، فقال: «زيد في الدار». لم يصفه أحد بأنه صادق. فبطل أن يكون الخبر، إذا تناول الشيء على ما هو به، كان صدقاً على كل حال. ولو قال: «زيد ليس في الدار»، لم يصفه أحد بأنه كاذب. فبطل أن يكون الخبر متى تناول الشيء، لا على ما هو، كان كذباً على كل حال ولو أخبر بأن زيداً في الدار،

وكان فيها، وهو يعتقده أو يظنه فيها، وُصف بأنه صادق. ويكون كاذباً إذا أخبر بأنه ليس فيها، وهو يظنه أو يعتقده فيها»<sup>(17)</sup>.

القضية الأساس التي يثيرها الجاحظ وفق نص أبي الحسين البصري هي كالاتي: هل يمكن إقامة العلم على أساس الاعتقاد أم على أساس الظن أم على أساس سكون النفس؟ أو أكثر من ذلك؛ ما قيمة النظرية المعرفية لهذه المفاهيم؟ ما ضمانات تعميم مثل هذه المعايير على المعرفة الإنسانية؟.

يوازي الجاحظ بين الاعتقاد المتعلق بالخبر، باعتباره كذباً أو صدقاً وبين الاعتقاد المتعلق بالعلم والجهل، ومن خلال ما أثاره الجاحظ من فرضيات، أراد أن يبين أن بناء العلم لا يتم بالاعتقاد والظن وسكون النفس.

ولفهم ما تضمنه نص الجاحظ، وإعطاء معناه الحقيقي، ينبغي الاستناد إلى إنتاج الجاحظ الأدبي. ولنرجع إلى كتاب «المسائل والجوابات»، وخاصة الفصل الخاص برفض الجاحظ لأطاريح النظام وتلاميذه. يقول لنا الجاحظ: إن النظام يقسم المعارف إلى ثمانية أجناس؛ أحدها يتعلق بالاختيار والباقي بالاضرار.

### ماهي المجالات التي يطبق فيها الاختيار؟

يتعلق الأمر بعلم التفسير، والرسل، والأحكام والاختلاف. وكل هذه المعارف المذكورة مصدرها الاختيار؛ أي الاكتساب وليس الاضرار حسب النظام ومدرسته. غير أن موقع الجاحظ فيما يخص هذه المجالات يتعارض كلياً مع موقع النظام وتلاميذه. وفي استدلال أسلوبه خالص، يوضح الجاحظ في الفصل المشار إليه ابتذال أطروحة النظام ونتائجها، والتدليل إثر ذلك على أطروحته الشخصية المتمثلة في «الاضطرار»؛ فالرسل، وتفسير القرآن (أو أكثر تحديداً جزء كبير يضمه الجاحظ في كتابات أخرى)،

والأحكام (خاصة أسسها التاريخية) هي معارف «تفرض» على الإنسان، ويتأتى كل ذلك في طريق الأمر. فنفهم، أو على الأقل، هذا ما كنا ننتظره، رفض الجاحظ تأسيس معرفة قائمة على الاعتقاد، والظن، وسكون النفس، لأن كل هذه المعايير تقوم على مبدأ أن هذه المعايير نفسها لا تتميز أو تحوز رتبة بالنسبة إلى الواقع العياني. يرفض الجاحظ إذن المعيارين النفسي والذاتي باعتبارهما أساس المعرفة.

إن هذا الاختلاف حول نقطة أساس في المذهب يجعلنا نلمس القطيعة الإستيمولوجية بين الأستاذ والتلميذ، وتناجها المنهجية والتطبيقية (السياسية خاصة). هل هو تراجع الجاحظ عن تعاليم النظام؟ ذلك التراجع الذي ينبغي أن نفهمه باعتباره إعادة تكييف الفكر الاعتزالي مع الوضع التاريخي وقتئذ، وخوف الجاحظ ونظرائه من مخاطر تعميم مبادئهم لصالح الأمة الإسلامية.

لنستخلص، في كل الأحوال، من هذا التعريف الذي وضعه الجاحظ للأخبار أن مبدأ «العلوم الاضطرابية» يمثل بالنسبة إليه على المستوى الإلهي وبالتالي النبوي مبدأ غير محسوس.

وخلاصة القول إن الخبر يشمل القرآن، والأحاديث النبوية، والأخبار التاريخية، وكل التراث الثقافي القديم والمعاصر للجاحظ، وأخيراً الأدب. وهكذا ينطوي الخبر على مفهوم الإخبار، كيفما كانت طبيعته، بشرط أن يستجيب لمجموعة من الشروط المذكورة آنفاً، كأن يكون دالاً على معنى وقادراً على الإقناع. وبهذا الشرط يقصى الكلام النفسي من حقل تحديد الخبر. فالخبر إذن معطى اجتماعي وإنساني، مادام الخبر الذي حاولنا إدراكه من خلال مختلف المجالات كالنحو، وعلم الكلام، والتاريخ، والقرآن، والسنة... لا يمكن القبض عليه، على الرغم من التقارب الدلالي بينه وبين عدة ألفاظ مجاورة له.

خلاصة القول، لم يتم تناول هذا التحديد في طبيعته الذاتية، ولكن في ارتباطه بمعيار الصدق أو الكذب من جهة، ومن جهة أخرى عندما يأخذ صيغة أدق بالدراجة ضمن مجال مخصوص (فالخبر النبوي لا يوضع في نفس الإشكال الذي يوضع فيه الخبر بمفهومه الشرعي). إن الخبر كيان مجرد، وعلى هذا النحو تعامل معه العلماء المسلمون.

## الهوامش

- 1) R. Blachère et H. Darmam, Geographes-arabes..., pp. 67-68.
- (2) ج 1، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، ص 288-289.
- (3) التمهيد، ص 379.
- (4) شرح الأصول الخمسة، ص 768.
- (5) سيرة ابن هشام، دار الجيل، تقديم وتعليق، طه عبدالرؤف سعد، ج 2، ص 33-34.
- (6) البيان والتبيين، ج 1، ص 238.
- (7) نفسه.
- (8) نفسه، ص 357.
- (9) نفسه، ص 360.
- (10) الحيوان، تحقيق عبدالسلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ج 1، ص 77.
- (11) نفسه، ص 92.
- (12) ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، ج 1، ص 448.
- (13) القرآن الكريم، سورة آل عمران، ج 3، الآيتان: 96/95.
- (14) تثبيت دلائل النبوة، ص 195.
- (15) ص 295.
- (16) المعتمد في أصول الفقه، أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري، تحقيق محمد حميد الله، دمشق، 1964.
- (17) ج 2، ص 544-554.

## المصدر

Studua Islamica Fasc L 111 (1981).

